



وزارة الداخلية
الآلية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإتفاق العالمي من أجل الهجرة
الامنة والمنظمة والنظامية

المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة
والنظامية في المنطقة العربية

24-25 فبراير 2021

الإستعراض الوطني لجمهورية السودان
لتنفيذ الإتفاق العالمي للهجرة

المقدمة :

- شهد السودان منذ العام 2019م تغيير جذري في نظام الحكم بثورة شعبية أدت إلى خلع النظام السابق وجاءت حكومة إنتقالية تسير دولاب العمل في فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات تضم كل مكونات المجتمع السوداني .
- حددت الحكومة الإنتقالية أولويات لهذه المرحلة من أهمها تحقيق السلام الشامل في البلاد وتحقيق الإستقرار وتخفيف أعباء المعيشة والوضع الإقتصادي للبلاد وهذا يعتبر من الأسباب الجزرية للهجرة .
- التزمت الحكومة الإنتقالية بكل المواثيق والإتفاقيات الدولية التي وافق عليها السودان وللميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية .
- يعتبر الإتفاق العالمي للهجرة غير ملزم قانونيًا للدول الأعضاء فهو يستند إلى القانون الدولي وأي مجموعة من الأطر العالمية التي تتعهدت فيها الدول بتسيير الهجرة وتنقل الأشخاص علي نحو منظم وآمن ومنتظم وتتسم بالمسؤولية .
- ظل السودان يشهد تدفقات كبيرة منذ عقود من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين علي مر تاريخه في العصر الحديث. وشهد السودان تدفق مجموعات كبيرة من دول

القرن الأفريقي بسبب الظروف الإقتصادية والحروب الدائرة فيها لإستخدام أراضيها كمعبر ومقصد نحو الدول العربية في الخليج واوربا عبر شمال أفريقيا.

■ بذل السودان جهود كبيرة بالرغم من إمكانياته المتواضعة وحدوده الطويلة محاولاً الحد من هذه الهجرة غير الشرعية والظواهر المرتبطة بها من تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر و التي أدت إلي لفت الأنظار إليه .

■ وأدى الموقع الجغرافي المميز للسودان تزايداً في الحراك السكاني للعديد من دول القارة لاسيما دول شرق افريقيا حيث أصبح دولة تجمع بين جميع أنواع الهجرة المختلفة (منشأ، مقصد، عبور) وهذا الوضع تطلب من الدولة أن تعمل جاهدة نحو سياسات تتوافق مع الشركاء في افريقيا من أجل تعظيم قوانين العمل والحد من أثارها السلبية وقد إستجاب السودان تجاوباً مع الأطر السياسة للإتحاد الأفريقي للتعامل مع الهجرة بشقيها النظامي وغير النظامي دون المساس بكرامة وحقوق الإنسان المهاجر.

في مجال تطوير إدارة الهجرة بما يتفق مع مبادئ ميثاق الهجرة العالمية :

■ يعتبر السودان الهجرة النظامية أحد أدوات التنمية التي يقوم علي أساسها المنظور الإقتصادي لذلك تقوم الدولة بتسهيل إجراءات المهاجرين النظاميين لتقدم لهم الحقوق فأنشأت له جهاز مختص بشئون السودانيين العاملين بالخارج يتبع لمجلس الوزراء وجاري العمل في تفعيل عمله لوضع سياسات وخطط للإستفادة من المغتربين المهاجرين من مدخراتهم ونقل المعرفه وغيرها من البرامج.

■ كذلك بذل السودان جهود مقدرة في مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أفرزت حراكاً عالمياً بإنشاء مركز الخرطوم للعمليات (ROCK) كشراكة بين الإتحاد الأوربي والإتحاد الأفريقي لجمع البيانات حول الهجرة ومكافحة هذه الظاهرة. ومن خلال هذه الفترة القصيرة لعمل المركز رأت الدول المشاركة في عملية الخرطوم بأن ترفع هذا المركز إلي مركز قاري.

■ فعلمية الخرطوم إنطلقت منذ العام 2014م، وهي مبادرة سياسية تهدف إلي تأسيس حوار مستمر من أجل تعزيز التعاون حول قضايا الهجرة بين الإتحاد الاوربي والإتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإتجار بالبشر ووضع نقاط إستراتيجية للوصول للعمل المشترك من أجل ضمان حقوق المنع والحماية ودعم الضحايا والمراجعة القانونية، هذا علي المستوي الإقليمي.

- أما علي المستوي الوطني، فأنشأ السودان المجلس الأعلى للهجرة والوجود الأجنبي في عام 2006م وتمت إعادة تشكيله مؤخراً برئاسة وزير مجلس الوزراء ومقررية الإدارة العامة للجوازات والهجرة وعضوية أجهزة وطنية عاملة في مجال الهجرة 2020م ومن أهم مهامه وضع الخطط والسياسات العامة لإتخاذ كافة المسائل المتعلقة بالهجرة والأجانب والحدود وتكوين قاعدة بيانات لقضايا الهجرة .
- كذلك تم إنشاء آلية وطنية لتنفيذ الإتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تضم جميع الجهات العاملة في إدارة الهجرة في السودان، حيث نظمت بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية ورشة عمل لمتابعة تنفيذ الإستعراض الوطني الإقليمي للميثاق بتاريخ 10/فبراير/2021م .
- إقيمت العديد من البرامج المشتركة مع منظمة الهجرة الدولية وبعض الشركاء الآخرين، منها برامج في مجال بناء قدرات العاملين في مجال الهجرة، وبرامج العودة الطوعية، وبرامج العودة وإعادة الدمج والقبول، بالإضافة إلى دعم مقدر في مجال البنية التحتية في الحدود والمعابر ومراكز الإيواء للضحايا .
- كون السودان لجنة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر تضم الجهات المختصة أنشئت بموجب قانون الإتجار بالبشر لعام 2012م وجاري العمل لتعديله لشمّل العديد من المواضيع المتعلقة بتهريب البشر وحماية الضحايا وبحمد الله وتوفيقه فقد تمت إجازة التعديل يوم 2021/2/23م .

في مجال الأطر القانونية :

- يستند السودان في عمله في مجال الهجرة إلي العديد من الإتفاقيات الدولية والثنائية والقوانين الوطنية إلي تتمثل في الآتي :-

 1. الوثيقة الدستورية 2019م .
 2. قانون الجوازات والهجرة 2015م تعديل 2020م .
 3. قانون اللجوء لسنة 2010م .
 4. قانون مكافحة الإتجار بالبشر 2014م تعديل 2021م .
 5. لائحة الأجانب لعام 2006م تعديل 2020م .
 6. الأوامر الإدارية والمنظمة للعمل .

مقترح خطة تنفيذ الإتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة :

- يسعى السودان لتنفيذ الإتفاق العالمي للهجرة مع الشركاء وبإمكانياته المحدودة وفق أولويات الإتفاق العالمي للهجرة علي النحو التالي :
 1. تعزيز سياسات الهجرة (الهدفان 1، 3) .
 2. حماية حقوق الإنسان والقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين الأهداف (الأهداف: 3، 7، 17) .
 3. إدارة الحدود ومعالجة الهجرة غير الشرعية الأهداف (الأهداف: 9، 10، 11).
 4. ترسيخ السبل المنظمة والعمل اللائق وتعزيز الأهداف الإجتماعية الإيجابية للتنقل البشري (الأهداف: 5، 6، 16، 17، 18، 19، 21، 22) .
 5. تشجيع المهاجرين علي المساهمة في التنمية المستدامة في بلدانهم (الهدف 20) .
 6. تعزيز حماية المهاجرين والبحث عن حلول دائمة بما ذلك العودة وإعادة الدمج في مجتمعاتهم (الأهداف: 8، 7، 21).
 7. التغيير المناخي وتقليل أثاره الهدف (الهدف 5) .
 8. بناء القدرات لتنفيذ الإتفاق العالمي وجميع الأهداف.
- الملاحظ أن هذه الأولويات عند تنفيذها فانها تشمل (الهدف 23) هدف للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة.
- يسعى السودان جاهداً لتطوير سياسات الهجرة بما يتماشى مع سيادته الوطنية وأولوياته والتزاماته الدولية بالرغم من الصعوبات التي تواجهه من خلال التغيير الكبير الذي يشهده، إلا أن العمل مازال مستمراً من حيث التخطيط ودراسة أفضل الوسائل وجمع الأدلة والإحصائيات والسياسات المقارنة.
- كذلك يعمل السودان علي متابعة مايستجد علي المسرح العالمي من مبادرات بشأن الهجرة لمساعدته في وضع رؤية وطنية تحمل رايه في مجال الهجرة.

ختاماً :

- سوف تسعي الآلية الوطنية في الرصد لإعداد تقرير مفصل وشامل عن التقدم المحرز في أهداف الإتفاق العالمي من قبل الوزارات والجهات ذات الصلة خلال شهر أبريل 2021م وكذلك توسع دائرة الحوار مع الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال الهجرة لإستقطاب الدعم وتعزيز المساهمات في تنفيذ الإتفاق العالمي .